واجيب بان ما عبر به الناظم صار فى الاصطلاح اسما للدال على الزيادة
مطلقا وافعل التفضيل هو الوصف المبنى على افعل لزيادة صاحبه على
غيره فى اصل الفعل فالمبنى على افعل يخرج لما عداه من صيغ اسم الفاعل
ولما عداه من صيغ التعجب ولزيادة لا يخرج لذلك كاحسن وقد يقال
صيغ التعجب خارجة بقولهم هو الوصف لان احسن فى التعجب فعل لا
وصف كما فى يس للتعجب متعلق بمصوغ وَابَ اللَّذْ أُبِي اي امنع
هنا الذى منع هناك وصف على وزن افعل وهو اسم لدخول علامات
الاسماء عليه وهو ممتنع الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا يخرج
عن صيغة إفعل الا ان الهمزة حذفت شذوذا قياسا الا استعمالا
من خير وشر لكثرة الاستعمال وفيهما شذوذ من وجه اخر وهو كونهما
لا فعل لهما ككان واخواتها الكاف استقصائية حلك الغراب
الحلك بفتحتين السواد كما فى المختار وهذا من امثال العرب وهو باللام
ويقال ايضا اشد سوادا من حنك الغراب بالنون وهو منقاره
لما نُمِي به الى التفضيل حروف الجر الثلاثة متعلقة بقوله صِلْ
الواقع خبرا عن قوله وما به لا اي والذى وصل بمثله الى معنى التعجب
لاجل مانع صل بمثله الى معنى التفضيل وافعل التفضيل لا
افعل منصوب بفعل محذوف يفسره صِلْهُ على الراجح ارجح الوجهين وقوله
تقديرا او لفظا حالان من المجرور بالحرف بعدها كما هو مذهب الناظم
والتقدير صل افعل التفضيل ابدا بمن ملفوظة او مقدرة ان جردته
من ال والاضافة وقد اختلفوا فى معنى من هذه على ثلاثة اقوال ابتدا
الغاية فقط ابتدا الغاية مع التبعيض المجاوزة واكثر ما يكون ذلك
اي حذف من ومجرورها خبرا اي حالا او اصالة فيشمل خبر المبتدا
الباقى على ابتدائيته وخبر ان او احدى اخواتها وثانى مفعولى ظن واحدى
اخواتها اه شيخ الاسلام دنوتِ لا دنون اي قربت وخلناك بمعنى
ظنناك والجملة من الفعل والفاعل والمفعول حال من تا الفاعلة وكالبدر
فى محل نصب مفعول ثان لقوله خلناك واجملا حال والعامل فيها دنوت
ومُضَلَّلا بصيغة اسم المفعول خبر ظل اي متصفا بالضلال وهو عدم

الرشد

الرشد ويلزم افعل التفضيل لا المقتضى لافراده وتذكيره مشابهته لافعل
التعجب وهذه المشابهة نقصت فيما اذا دخلت عليه ال فصار كالجزء منه
فرجع الى قياسه من الصفات وان لمنكور ان شرطية ويضف فعل
الشرط ولمنكور متعلق به وجملة الزم لا جوابها اى وان يضف افعل
التفضيل لمنكور او يجرد من ال والاضافة الزم تذكيرا وتوحيدا واما
قول الشاعر كأن صُغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب
فلم يقصد فيه حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى
وكبرى او انه اراد صغراها وكبراها فنوى الاضافة وتلو ال طبق
اي وتالى ال مطابق لما قبله من مبتدا او موصوف وما لمعرفة
اضيف اي لا الحاصل ان المضاف لمعرفة ثلاثة اقسام قسم نقصد
به زيادة على ما اضيف اليه فينوى فيه معنى من ويجوز فيه المطابقة
وعدمها وقسم نقصد به زيادة مطلقة وقسم يأول بما لا تفضيل
فيه من اسم فاعل او صفة مشبهة به وكل منهما لا ينوى فيه معنى
من وتلزم فيه المطابقة لشبهه بالمعرف بال فى الاخلا من لفظ
من ومعناها ويجوز اضافة افعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلا ف
الاول فانه لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن
اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويمتنع ان قصد
احسن منهم اه شيخ الاسلام ووجه هذا ان افعل اذا كان باقيا على اصل
المفاضلة يلزم كونه بعضا مما اضيف اليه فبالتفضيل يدخل يوسف فى
الاخوة وبالاضافة يخرج منهم لان يوسف بعض من الاخوة المضاف
الى ضميره فيلزم اضافة الشئ الى نفسه فالمنع والجواز مبنيان على
جعله بعضا وغير بعض واما لا يوسف احسن الاخوة فجائز عن ذى
معرفة اي منقولين عن ذى معرفة وفى هذا تعريض بابن السراج ثم
ان بين قوله معرفة ومعرفة الجناس التام لاتحاد اللفظ مع اختلاف
المعنى هذا الاشارة لجواز الوجهين فى المضاف لمعرفة كما قاله المكودى
وهو مبتدا خبره محذوف اى هذا الحكم ويجوز ان يكون خبرا مقدما
والمبتدا محذوف اي الحكم هنا اذا نويت لا اذا ظرف متضمن معنى